الإنفاق العمومي كوسيلة لتحقيق أهداف السياسات التعليمية في ماليزيا

ط.د. كرمين سميرة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة معسكر

تاريخ الاستلام: 05/ 2018/12 تاريخ القبول: 29/ 2018/12 تاريخ النشر:30 /03/ 2019

ملخص: يعد النموذج الماليزي من أبرز النماذج التي لقيت نجاحا في تحقيق التنمية الشاملة في كافة المستويات والأصعدة، والملفت للانتباه أنها استطاعت في غضون عقود قليلة من الزمن أن تحقق نهضة تنموية في مجال التعليم وتمكنت أن تنتقل من مصاف الدول النامية إلى مصاف الدول المتطورة، ويعود الفضل إلى تميز عمليات صنع القرار بالواقعية في تحديد الأهداف، حيث أصبحت نموذجا مثاليا تتبع خطاه العديد من البلدان النامية وحتى المتقدمة.

ومن هذا المنطلق سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تحليل دور الإنفاق العمومي في تحقيق أهداف السياسات التعليمية في ماليزيا، لمعرفة مدى فعالية اعتماد ماليزيا على الإنفاق العمومي كأداة لتحقيق أهدافها التعليمية، خاصة بعد اعتراف ماليزيا منذ مطلع استقلالها بأهمية التعليم واعتبرته الأداة الأساسية للتنمية الوطنية، حيث كرست من أجل ذلك مخصصات مالية ضخمة في موازنتها العامة، والتي فاقت مخصصات الدفاع وذلك من أجل تنمية العنصر البشري بحكم أنه العنصر المساهم الأول في نجاح أي تجربة الشاملة.

الكلمات المفتاحية : الإنفاق العمومي، السياسات التعليمية، التعليم، الموازنة العامة، الموارد البشرية.

Abstract: The Malaysian model is one of the most successful models in achieving comprehensive development at all levels and levels. It is noteworthy that within a few decades it has achieved a developmental renaissance in the field of education and has been able to move from developing countries to developed countries. The fact that decision-making processes are realistic in setting goals has become an ideal model for many developing and even developed countries.

In this paper, we will attempt to analyze the role of public expenditure in achieving the objectives of educational policies in Malaysia to determine the effectiveness of Malaysia's dependence on public expenditure as a tool to achieve its educational goals. For which it devoted huge financial allocations to its overall budget, in order to develop the human element, as it is the major contributor to the success of any comprehensive experience. On this basis, we have highlighted how Algeria can benefit from the Malaysian model.

Keywords: public spending, education policies, education, public budget, human resources.

*كرمين سميرة، rebanisam@yahoo.fr

مقدمة:

أحرزت ماليزيا تقدما واضحا في قطاع التعليم، والذي نتج عنه مردودا إيجابيا في كافة المستويات التعليمية، ويعود ذلك إلى انتهاج سياسات تعليمية واضحة المعالم، والتي انعكست بشكل ملفت على تنمية رأس المال البشري، فالمتتبع للوضع الماليزي يرى أن الحكومة اهتمت بتطوير قطاع التعليم بشكل جذري، حيث حرصت على بناء الشخصية الوطنية المؤهلة علميا، وذلك لمواكبة تطورات العصر، والمساهمة في العملية الإنتاجية، انطلاقا من قوى العمل الماهرة التي تدفع بعجلة النمو الاقتصادي وإلى التطور الاجتماعي، وعليه تستعمل التعليم كوسيلة لاستدامة النمو الاقتصادي، من خلال تصديره كسلعة ذات ميزة تنافسية عالية بين الدول النامية، وقد أدى نجاح التجربة الماليزية إلى تحقيق مراكز متقدمة وسط مثيلاتها من الدول النامية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وجعلها نموذجا يحتذى به في كافة الدول النامية وعلى رأسهم الجزائر.

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يساهم الإنفاق العمومي في تحقيق أهداف السياسات التعليمية في ماليزيا؟

أولا: – الدراسات السابقة:

– **دراسة " Kevin Sylwester" (2002)**[1] : تناولت هذه الدراسة ما إذا كان يمكن للإنفاق العام على برامج سياسة التعليم أن تقلل من عدم المساواة في الدخل، وتوصل الباحث أن تخصيص المزيد من الموارد المالية لقطاع التعليم يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي على توزيع الدخل، ذلك وفقا للمعامل الجيني لقياس اللامساواة في توزيع الدخل، وخلصت النتائج أن الإنفاق على التعليم مرتبط بانخفاض الناتج في مستوى عدم مساواة الدخل، ولابد على الجهات المعنية تكريس المزيد من الموارد المالية لتمويل قطاع التعليم، لأنه يمكن أن تكون من الطرق المساعدة على تقليل من مستوى عدم مساواة الدخل.

– **دراسة " Tighatonga Nhundu " (2006)**[2]: تستعرض هذه الدراسة التطورات الأخيرة للتعليم في زمبابوي منذ الاستقلال، ومع التطرق إلى أهم تداعيات تمويل التعليم، وتحليل السياسات التعليمية وممارسات التمويل الحالية للحكومة وأهم الآثار الناجمة عنها في ظل محاولات الحكومة تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، وتوصل الباحث إلى أنه في الوقت الذي أحرزت فيه الحكومة تقدما كبيرا في تشجيع وتحفيز ودعم المجتمع لتحقيق أهداف السياسات التعليمية المقترحة، فقد تم توزيع العبء على تمويل التعليم بشكل غير متساوي بين المجتمعات، وقد أرجع الباحث ذلك إلى العيوب الخطيرة في السياسات الحكومية القائمة على الإعانات فيما يتعلق بالأحكام التي تميل لإدامة وتشجيع عدم المساواة في توفير التعليم في زيمبابوي.

– **دراسة " Romuald Sostaine " (2008)**[3] : المعنونة بنمو الإنفاق العام وأثاره على التنمية في الكامرون – دراسة قطاع التعليم كحالة، الغرض من هذه الدراسة هو التطرق إلى أهم العوامل المساعدة على تطور الإنفاق العام في الكامرون من جهة وتأثيرات الإنفاق العام في تعزيز التنمية في الكامرون من جهة أخرى، وقد أظهرت النتائج التجريبية أن النمو المتزايد للإنفاق العام من شأنه أن يزيد من الدخل الحقيقي،

الذي بدوره يساهم في تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وذلك من خلال التوسع في الإنفاق على خدمات التعليم، وهذا ما يتوافق مع قانون فانجر.

– **دراسة " اشرف العربي " (2010)[4]**: تهدف هذه الورقة البحثية إلى تتبع التوجهات الأساسية للإنفاق العمومي على التعليم في مصر خلال السنوات الأخيرة، والتعرف على الآلية التي يتم من خلالها تحديد أولويات الإنفاق، والفئات المستفيدة من برامجه وذلك من خلال تقييم سياسات الإنفاق العمومي على التعليم في ضوء المعايير الثلاثة الأساسية وهي الكفاية Adequacy، العدالة Equity، الكفاءة Efficiency، وخلص الباحث على أن الجزء الكبير من الإنفاق العمومي يحدد بصفة مركزية خاصة في الأطوار التي تسبق التعليم الجامعي، إذ سجلت نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي تراجعا كبيرا في السنوات الأخيرة وهذا ما أدى إلى انخفاض متوسط نصيب الطالب من الإنفاق العمومي على التعليم في مصر، والذي انعكس بدوره على نوعية الخدمات التعليمية المقدمة من مؤسسات الحكومية، والتي عرقلت سير التنمية بمصر، كما أثبتت الدراسة وجود تحيز في الإنفاق على التعليم في المراحل التي تسبق التعليم الجامعي، وهذا ما ينعكس على الطبقة الفقيرة التي يتعذر عليها استكمال تعليمها حتى المراحل العليا، وأوضح التحليل أيضا إلى وجود درجة عالية من عدم الكفاءة في الإنفاق على التعليم حيث أن النسبة الكبرى توجه إلى الإنفاق الجاري وليس الاستثماري، إذ تستحوذ الأجور والتعويضات العمال على النصيب الأوفر من هذا الإنفاق.

– **دراسة " Get sintha, Tri widodo " (2012)[5]** تهدف هذه الدراسة إلى تحليل نسبة الاستفادة من الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم في اندونيسيا، ومعرفة أي الطبقات التي تستفيد أكثر من غيرها، وبأخذ بيانات لعام 2007 وباستخدام تحليل نسبة الفائدة (BIA)، أظهرت النتائج بالنمو التدريجي والبطيء للإنفاق العام الإجمالي على قطاع التعليم، حيث سجلت الطبقة المتوسطة والغنية ارتفاعا كبيرا في نسبة الاستفادة في الطور الثانوي والتعليم العالي من الإنفاق العمومي، في حين سجلت طبقة الفقيرة نسب معتبرة في الطور الابتدائي ونسب منخفضة في الطور الثانوي والتعليم العالي، وخلصت الدراسة على أنه ينبغي على صانعي السياسات صياغة سياسات التعليمية تهدف إلى تحقيق أهداف الإنفاق الاجتماعي لصالح الطبقة الفقيرة ومحدودة الدخل، وكذا زيادة تخصيص ميزانيات للفقراء لزيادة الاستفادة من الخدمات التعليمية، والتقليل من التكاليف الرسمية والغير الرسمية التي يتحملها الفقراء والقضاء على التحيز الطبقي.

– **دراسة " حاجي فطيمة " (2014)[6]** تمحورت الدراسة حول واقع السياسات التعليمية في ماليزيا ومدى استفادة الجزائر من هذه التجربة، حيث حاولت الباحثة مناقشة واقع التعليم في ماليزيا مستعملة المنهج الوصفي التحليلي، مبينتا بذلك كيف استطاعت ماليزيا تجسيد سياستها التعليمية، لتصبح نموذج يحتذى به من الدول النامية، وتصدرها لمراتب متقدمة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وتوصلت الدراسة أن الحكومة الماليزية اهتمت بتطوير قطاع التعليم انطلاقا من حرصها على بناء الشخصية الوطنية المؤهلة علميا ومواكبة تطورات العصر والمساهمة في العملية الإنتاجية والإدارة الحديثة، واعتمادها بشكل كبير على

الإنفاق العام لتمويل قطاع التعليم بجميع مراحله ومستوياته، حيث وصلت مخصصات القطاع من إجمالي الموازنة العامة السنوية الخاصة بالتنمية حوالي 25 % في المتوسط، وهذا ما يبرهن على رغبة الحكومة الماليزية إلى الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة في مجال التعليم، وفي المقابل استطاعت الجزائر الاستفادة منها بالرغم من وجود قصور في الإنفاق العام على قطاع التعليم بالنسبة للموازنة العامة السنوية وبالنسبة للناتج المحلي، والذي يعد متدنيا إذا ما قورن ببعض الدول، ومعظم النفقات الموجهة للقطاع هي نفقات رأسمالية في البنية التحتية،

- **دراسة " فتحي السيد يوسف عبد المجيد " (2015)**[7]: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم نظام التعليم المصري، من خلال تحليل أهم الأسباب الكامنة وراء تردي الوضع التعليمي بمصر واقتراح إطار متكامل من السياسات اللازمة للنهوض بالتعليم في مصر، وكما تطرقت الدراسة إلى تطور الإنفاق على التعليم قبل وبعد المرحلة الجامعية خلال الفترة 1990- 2014 وذلك لتقييم الإنفاق على التعليم من منظور الكفاية والكفاءة والعدالة، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تضافر جهود الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل التصدي للوضع الخطير الذي وصل إليه التعليم بمصر، ولا يكون ذلك من خلال إصلاحات جزئية وإنما وفق إصلاحات جذرية تتضمن مراجعة شاملة للعديد من أساسيات والثوابت وذلك نظرا لجسامة حجم التغير المطلوب وتعدد أبعاده، ويكون ذلك وفق صياغة سياسات تعليمية تحمل إستراتيجيات متكاملة لإصلاح أحوال التعليم والبيئة العلمية وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام على التعليم.

دراسة " Yuliya Makarova " (2016)[8]: تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تقييم منهجي لسياسات التعليم والتمويل في عشرة بلدان من دول اليونيسكو، حيث خلص الباحث بضرورة تعزيز العدل والمساواة في فرص التعليم وكذا تعويض المحرومين من التعليم، ويتحقق ذلك بتطبيق العدل والإنصاف في توزيع المخصصات المالية وفق سياسة التعليم وذلك للحصول على تعليم جيد ومع غض النظر عن جنسهم واحتياجاتهم الخاصة وانتمائهم الديني والعرفي والاجتماعي والاقتصادي والجغرافي.

ثانيا: ماهية الإنفاق العمومي على التعليم والسياسات التعليمية:

1- **مفهوم الإنفاق على التعليم:** تعددت مفاهيم الإنفاق على التعليم بتعدد علماء الاقتصاد المحاسبة المالية وصناع القرار:

عرف على أنه المصروفات الجارية على التعليم وكذلك ما ينفق على التعليم كمشروع استثماري.

كما عرف على أنه الصرف المادي على التعليم أو مجموع النفقات التي تتحملها المؤسسات التعليمية في سبيل الحصول على ما يلزمها من عوامل الإنتاج أو مجموع النفقات التي يتحملها المجتمع في سبيل الحصول على مخرجات التعليم.[9]

2- مفهوم السياسات التعليمية:

وهي التي تبين الأسس العامة التي يقوم عليها التخطيط لإنشاء مؤسساته وتبين أهداف العملية التعليمية وتحدد مقاصدها سواء كانت هذه المواد مكتوبة معلنة بقرارات ومراسيم أو غير مكتوبة ولا معلنة إلا أنها

ملاحظة لدى المشرفين على مؤسسات التعليم والمنشئين لها والموجهين لمسيرتها حيث أن السياسة التعليمية غير المستقرة والغايات غير الواضحة والأهداف غير المحددة تجعل الدولة أو الفرد أو نظام التعليم يدور حول نفسه ومن تم يعود إلى الوضع الذي بدأ منه بعد بذل الجهد والمال والوقت، فصياغة وتحديد السياسة التعليمية بشكل دقيق يمكن فهمها وتطبيقها ويعتبر من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق الخطط التنموية وتحسين المستوى الاقتصادي للدولة والمنافسة إقليميا وعالميا لأنه في ضوء هذا التجديد تتحدد الوسائل والأدوات والطرائق والوسائل وصولا للأهداف ومن تم الغايات البعيدة.[10]

ثالثا: السياسات التعليمية في ماليزيا:

يكتسب التعليم أهمية بالغة في حياة المجتمعات والدول باعتباره السبيل الوحيد لإحداث التطور الحضاري والاقتصادي والثقافي والاجتماعي ، فهو من ناحية يمثل أحد أهم مؤشرات التنمية البشرية وهو من ناحية أخري يمثل أهم شكل من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري فالتطور الحضاري للمجتمعات لا يقاس فقط بحجم الاستثمار المادي وإنما بما أحرزه من إنجاز علمي وإنتاج معرفي وما أحدثه التعليم من تطور في بناء القدرات البشرية وتنمية المهارات والقدرات. ويمكن القول أن أهم أسباب المعجزة الاقتصادية التي أحدثتها ماليزيا هو اهتمامها بتكوين رأس المال البشري، ورأس المال البشرى يعنى اكتساب الأفراد مزيداً من المعرفة والمهارات من خلال التعليم والتدريب والخبرات المتراكمة من أجل زيادة مستوى دخولهم في المستقبل.

وعليه ترجمت الحكومة الماليزية تطلعاتها التعليمية في سياستها التعليمية، حيث سعت من خلالها إلى إعداد مواطنين بصورة أكثر ديناميكية وإنتاجية، وذلك لمواجهة تحديات القرن القادم في عملية التنمية الوطنية نحو تحقيق وضع صناعي حديث وإعداد الأفراد إعداد عقليا وروحيا وجسميا، وتزويدهم بالمعارف والمهارات والقدرات ليتحملوا المسؤولية والقدرة على المساهمة في وحدة ورخاء الأسرة والمجتمع والوطن ككل وتكوين نظام تعليمي على مستوى عالمي يفي بمتطلبات وتطلعات الشعب الماليزي، ويحقق مبدأ تكافؤ الفرص من خلال إتاحة فرصة التعليم لجميع الماليزيين. وعليه ارتكزت الأهداف الرئيسية للسياسات التعليمية على توجيه التعليم الثانوي نحو خدمة الأهداف القومية والعناية بتأسيس معاهد لتدريب المعلمين والتدريب الصناعي والتوافق مع التطورات التقنية والمعلوماتية، وكذا توظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد والربط بين التعليم وأنشطة البحوث والانفتاح على النظم التعليمية المتطورة، لكن كل هذا لن يتحقق إلا باستخدام الإنفاق العمومي كدعامة أساسية لكي يستطيع النظام التعليمي أداء وظائفه، وبالتالي فإنه يعد الأداة والوسيلة التي تساهم في تحقيق أهداف نظام التعليم من جهة ومن جهة أخرى يعد أداة من الأدوات التدخل الرئيسية للحكومات وصناع القرار.

1- تمويل التعليم في ماليزيا:

تعتمد الحكومة ماليزية لتمويل قطاع التعليم على عدة مصادر وهي التمويل الحكومي والرسوم الدراسية والقروض التعليمية والمنح الدراسية والتمويل الذاتي، وفيمايلي نتطرق إلى كل واحدة على حدى[11]:

1-التمويل الحكومي: يتلقى التعليم الماليزي بشقيه العام والجامعي الدعم المالي من الحكومة، وذلك لتوفير تسهيلات للتعليم وتوفير الموارد البشرية المميزة لتطوير البلاد، حيث تخصص الحكومة مبلغ كبير من المال لصالح التعليم الجامعي وذلك من خلال توزيع منح سنويا على الجامعات.

2- الرسوم الدراسية: تفرض الرسوم الدراسية بالدرجة الأولى على التعليم الجامعي حيث تمثل الرسوم الدراسية 10 % من تمويل التعليم الجامعي الماليزي، وهي نسبة منخفضة إلى حد كبير خاصة أنه قد ساهمت زيادة أعداد الطلاب الأجانب في السنوات الأخيرة في جعل الرسوم التي يدفعها الطلاب مصدرا للدخل لهذه المؤسسات، كما تقوم الحكومة

بتقديم دعما من الرسوم الدراسية بمعدل سنوي قدره 85000 روبية لكل طالب لمواصلة التعليم العالي مع ضمان انخفاض الرسوم الدراسية في الجامعات العامة.

3- **المنح الدراسية:** تقدم المنح الدراسة لطلاب الجامعات من قبل العديد من المؤسسات ومنها وزارة التعليم العالي، كما تقدم أيضا للطلاب الذين يرغبون في متابعة الدورات التكوينية خارج الوطن، والتي تصنف على أنها شهادات ذات أهمية للمصلحة الوطنية.

4- **القروض التعليمية:** تقوم الحكومة الماليزية وتحت إشراف وزارة التعليم العالي بتقديم أنواعا مختلفة من القروض التعليمية للطلاب، حيث يوجد العديد من الهيئات التي تقدم مثل هذا النوع من القروض مثل مجلس أمانة مجلس النواب، ووزارة الخدمة المدنية وبعض الشركات المساهمة والشركات المرتبطة بالحكومة.

5- التمويل الذاتي: تعمل الحكومة الماليزية على تشجيع الجامعات للعمل من أجل توليد إيراداتها بذاتها، وذلك من خلال العديد من المصادر مثل التدريب والاستشارات وتسويق البحوث وعقود البحوث والمتاجرة بيع الخدمات والخبراء.

2- أهداف السياسات التعليمية بماليزيا:

من ضمن أهم الأهداف التي وضعتها الحكومة الماليزية من ضمن أولوياتها في سياساتها التعليمية هي:

2-1- دعم جودة التعليم: قامت الحكومة الماليزية بتقديم الدعم إلى المدارس الوطنية، من أجل تعزيز التعليم العام، حتى تكون المدرسة الخيار الأفضل لجميع مواطنيها، وكما عملت على مواكبة المعايير العالمية في التدريس ونظم الدراسة، وانصب اهتمامها على كافة مراحل ومستويات التعليم بما فيها التعليم العام والجامعي والتقني والمهني، وذلك لضمان مخرجات تلبي احتياجات ومتطلبات مرحلة التغيير.[12] كما قامت بتصميم برامج ومناهج تتوافق مع البيئة التعليمية العالمية وعلاقاتها بالتقنيات الحديثة والمتطورة ونظم المعلومات الرقمية، وكذا دعم جهود الأبحاث العلمية وتشجيع العلاقات والروابط بين الجامعات المحلية والعالمية من أجل اكتساب الخبرة.[13]

2-2- الإنفاق التنموي على التعليم: يمثل تمويل التعليم والإنفاق عليه مدخلا هاما من مدخلات أي نظام تعليمي، حيث يتم تزويد التعليم بالقوة الاقتصادية الضرورية التي تمكنه من الحصول على احتياجاته من الموارد البشرية، وغيرها من الموارد التعليمية، وبدون التمويل اللازم يقف النظام التعليمي عاجزا عن أداء

مهامه الأساسية، أما إذا توفرت له الموارد المالية أصبحت مشكلاته أيسر في التناول وإيجاد الحلول، ولهذا الغرض حرصت ماليزيا من خلال وضعها لخططها التنموية المتتابعة بإعطاء أهمية كبيرة للإنفاق على التعليم والتدريب، حيث شهد الإنفاق على التعليم من الخطة الأولى التي كانت ما بين 1966 و 1970 إلى غاية الخطة السابعة ما بين 1996 و 2000 تزايدا مضاعفا ومستمرا، حيث بلغت النسبة المئوية من الإنفاق التنموي الإجمالي على التعليم 7.8 % في الخطة الأولى، أما الخطة السابعة فقد بلغت 15.1 %، وهذا ما يعكس الدور المركزي لتبني تنمية الموارد البشرية من أجل زيادة الإنتاجية.[14]

خصصت الحكومة الماليزية ما يقارب 24 % من مخصصاتها على قطاع التعليم من إجمالي الموازنة العامة السنوية، والتي تكون 8 % تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي، وتخصص وزارة التربية 82.5 % تقريبا من مصروفاتها لنفقات الجارية، و17.5 % لنفقات التطوير والتعليم الفني والمهني.[15] وذلك من أجل بناء المدارس وتهيئتها بالكتب المدرسية عن طريق وضع برامج داعمة لتحسين أداء التلاميذ في كافة المستويات، وبالإضافة إلى إلتزام الحكومة بمجانية التعليم الأساسي، حيث حرصت على تقديم الخدمات التعليمية مجانيا وبذلك تتولى دعم القطاع من أجل الاستثمار في العنصر البشري، يوضح الجدول التالي نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم: (1) نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
%من gdp	4.48	4.53	4.11	5.97	4.97	5.76	5.74	5.47	5.20	5.32

المصدر: من موقع الكتروني التالي:

https//www.indexmundi.com/facts/malaysia/public-spending on – eduation.

تاريخ الدخول: 2018/11/30

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا إرتفاع نسبة متوسط الإنفاق العام على التعليم من سنة إلى أخرى، وهذا ما يثبت الإهتمام الكبير للحكومة بالتعليم في كافة مستوياته سواءا كان العام أوالجامعي أوالتقني أوالمهني، والتشجيع على التركيز على التخصصات العلمية والتكنولوجية والطب والهندسة، وذلك لبناء قوة عاملة ماهرة تحتاجها لتطوير وتنمية البلاد، حيث سمحت لحوالي 50 ألف طالب بالدراسة خارج الوطن في بعثات دراسية، من أجل الإستفادة من خبرات الدول المتقدمة ولمواكبة التغيرات العالمية الواقعة بصفة سريعة، وتكوين كوادرها حتى تصبح قادرة على استيعاب التكنولوجيا والإبتكارات وتستطيع التعامل مع مختلف التغيرات الجديدة وفي نفس الوقت العدد نفسه من الطلبة يدرس بالجامعات والمعاهد داخل البلاد.[16]

- نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم:

الشكل البياني رقم: (1) نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم في جميع مستويات التعليم

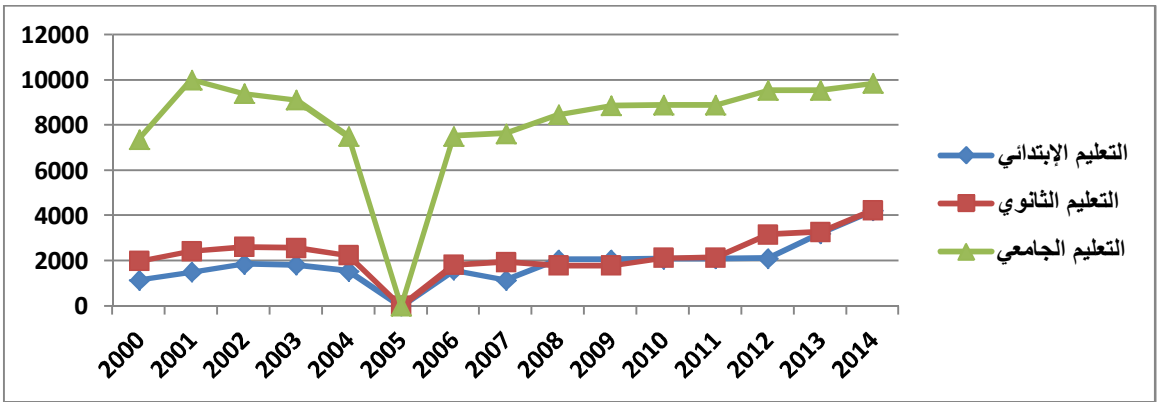

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع الالكتروني: http://stats.uis.unesco.org.

يتضح لنا من خلال الشكل البياني أن نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم في كل مراحل التعليم يعرف ارتفاعات تدريجية، بداية من سنة 2000 إلى غاية 2014، وهذا ما يفسر أن الحكومة الماليزية تولي اهتماما كبيرا للتعليم بجميع مراحله ومستوياته، ويعود الارتفاع المستمر لنصيب الطالب من الإنفاق على التعليم إلى ارتفاع معدلات التنمية.

كما نلاحظ أن نصيب الطالب في التعليم العالي من الإنفاق على التعليم يرتفع عن نصيب الطالب في باقي المراحل التعليم، وهذا ما يؤكد دعم الدولة لتعليم الجامعي بالكامل، من خلال فتح المزيد من الجامعات العامة والخاصة، وتقديم قروض مالية للوكالات الحكومية والمصاريف العامة، وتقديم المنح الدراسية للطلبة المتفوقين للدراسة في الخارج.

2-3- التزام الحكومة بالزامية ومجانية التعليم في مراحله الأولى: سعت الحكومة من خلال سياستها التعليمية إلى تحقيق نسب إستيعاب عالية في مرحلة التعليم الإبتدائي، وذلك بتطبيق العدل والمساواة بين الأفراد في الإستفادة من التعليم، ومع التنازل عن الرسوم المفروضة في المدارس، وتعويضها بمنح دراسية، حتى يتسنى لهم تأمين الدخول إلى الجامعات الحكومية، وبهذا استطاعت أن تصل إلى التعليم الإبتدائي الشامل بحلول عام 1990، وارتفعت بذلك معدلات الإلتحاق بالتعليم الثانوي إلى أكثر من 80 % بحلول سنة 2003.[17]

ويعود الفضل إلى دعم الحكومة لقطاع التعليم من مطلع الإستقلال، والذي دام حوالي إحدى عشر سنة وبلغ 20.4 % سنويا من الميزانية العامة للدولة، كما زادت النفقات العامة على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث انتقلت من 2.9 % سنة 1990 إلى 5.3 % سنة 1990، وكان لهذا الإستثمار نتائج إيجابية على التعليم، حيث وصل عدد التلاميذ الذين يحسنون القراءة والكتابة سنة 2000 إلى 93.8 % من إجمالي السكان مقارنة ب 53 % سنة 1970.

ونتيجة للدعم والتسهيلات المقدمة من طرف الدولة أصبحت إلزامية التعليم من الأمور التي لا جدال فيها، ويعاقب القانون الماليزي كل من الآباء الذين يمنعون أبناءهم من الدراسة.[18]

2-4- تطوير النظام التعليمي: عملت الحكومة على تطوير نظامها التعليمي، بإدخال تقنيات حديثة في مؤسساتها التعليمية، وأحدثت تعديلات جذرية في مناهجها الدراسية في كافة مراحل التعليم، وتبنيها لمفهوم المدرسة الذكية، وانتقلت بالتعليم الأساسي من إطاره التقليدي إلى عملية تربوية حيوية تهتم بمصلحة التلاميذ واحتياجاتهم، كما عرف التعليم الثانوي اهتماما بالغا من خلال المراجعة والتطوير المستمر للخطط والبرامج، وسخرت لهم كل التسهيلات للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي أو الدخول إلى سوق العمل، وفي هذا الصدد نفذت عدة سياسات تعليمية نذكر منها:

- تطوير برامج إعداد المدرسين وتكوينهم وتأهيلهم قبل أداء الوظيفة وأثناءها، وهذا بغية الرفع من نوعية التعليم ومهنته.

- إنشاء شبكات الاتصال بين المؤسسات التعليمية والوحدات الإدارية المعنية بالتعليم ومراكز التدريب وبين المؤسسات العلمية والتكنولوجية والثقافية والجامعات خدمة لأغراض تطوير التعليم وتحسين أداءه.[19]

2-5 الاهتمام بالتعليم التكنولوجي وربطه بالبحث العلمي:

من خلال التشجيع على إنشاء هيئات للبحوث في مؤسسات التعليم العالي، للقيام ببحوث علمية تخدم قضايا التعليم، والاستفادة من العلاقة مع المؤسسات المماثلة في خارج البلاد .وإدخال برامج الدراسات في الجامعات الماليزية في التخصصات العلمية والتكنولوجية، مع ربط مخرجات التعليم بمخرجات سوق العمل وتلبية متطلبات الاقتصاد.[20]

خلاصة:

وانطلاقا مما سبق يمكن القول أن التجربة الماليزية من التجارب الناجحة والرائدة في مجال التعليم، ويعود ذلك إلى نجاحها في تجسيد سياستها التعليمية، خاصة أنها تتميز بالكثير من الدروس التي من الممكن أن يستفاد منها الكثير من الدول النامية، وذلك بوجود قيادة مؤمنة بأهمية التعليم وجعله في صدارة أولويات الدولة، بما له من دور استراتيجي في تحقيق التراكم في رأس المال البشري، وعماد التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجوهرها، ما جعل الدولة تعطي أهمية كبيرة للإنفاق العمومي باعتباره وسيلة الأساسية لتمويل قطاع التعليم، حيث ضخت مبالغ مالية كبيرة من دخلها القومي للتأهيل والتدريب والتكوين، لتحقيق أهدافها التعليمية حيث ما تخصصه للتعليم يفوق ثلاثة أضعاف ما تخصصه للدفاع، وذلك لتكون في مصاف الدول المتقدمة.

الهوامش:

[1] Kevin. S, (2002), Can education expenditures reduce income inequality, Economics of education review, 21(1), P 43- 52.

[2] Tighatonga, N, (2006), The financing and provision of education in zimbabwe towards greater equality, journal educational review, vol 41, p 243- 253.

[3] Yuliya. M,(2016), Assessing The focus of national education financing policies on equity, global education monitoring report UNESCO, pp 1-55.

[4] أشرف العربي، (2010)، تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر على ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي الخاص بتحليل أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية، معهد التخطيط القومي.

[5] Get Sintha, M& Widodo, T, (2012), Distribution of government Spending on education in indonesia, gadjah mada university.

[6] حاجي فطيمة، (2014)، واقع السياسات التعليمية في ماليزيا ومدى استفادة الجزائر من هذه التجربة، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 4، ص ص 47- 78.

[7] فتحي السيد يوسف عبد المجيد، (2015)، نظام التعليم المصري- تقييم الوضع الحالي ومقترحات التطوير، جامعة البنها، مصر، مقال مأخوذ من الموقع الالكتروني التالي:

https://www.researchgate.net/publication/281112586_nzam_altlym_almsry_tqyym_alwd_alhaly_wmqtrhat_alttwyr

[8] Makarova, Y, (2016), Assessing the focus of national education Financing Policies on Equity, Global Education Monitoring Report, p 02- 55.

[9] عبد القادر الشرير عزيزة، (2005)، واقع الإنفاق على التعليم في مديريات التعليم غزة خلال الفترة الزمنية 1990- 2003، أطروحة ماجستير، جامعة غزة، ص 35.

[10] المرجع نفسه، ص36.

[11] فاطمة سيد صادق محمد، (د، س)، متطلبات تطوير التعليم العالي في مصر في ضوء خبرة ماليزيا، ورقة بحثية، جامعة القاهرة، ص 08

[12] حاجي فطيمة، (2014)، واقع السياسات التعليمية في ماليزيا ومدى استفادة الجزائر من هذه التجربة، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 04، ص 60.

[13] نور الله كورت، (2012)، واقع التعليم الجامعي ومدى تلبيته لمتطلبات سوق لعمل في ماليزيا "الجامعة التكنولوجية الماليزية نموذجا "، مكتب الشؤون الدولية، كوالالمبور، ماليزيا، ص 06.

[14] أحمد جميل حمودي، (2009)، السياسة التعليمية في ماليزيا، مقال منشور في الموقع الإلكتروني التالي: http://www.dw.com/ar ، تاريخ الدخول 2018/11/02.

[15] المرجع نفسه، ص 03.

[16] حاجي فطيمة، المرجع نفسه، ص 63.

[17] Kee- cheok. C and all, (2016), Malaysia's education policies and the law of unintended consequences, journal of international and comparative education, 5(2), P 79.

[18] التعليم في ماليزيا، مقال منشور في الموقع الإلكتروني www.pdffactory.com، تاريخ الدخول: 2018/12/05، ص35.

[19] حاجي فطيمة، (2014)، المرجع السابق، ص 64.

[20] Ibrahim abu shah, (1999), the humain resource perspective towards acheiving vision 2020, institute teknologi mara. .p19.